أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد 7، العدد 23 (2016). ص ص 43-54

موقف علماء النحو واللغة من الاحتجاج بالحديث النبوي

أحمد عثمان فضيل حسن[1]

الملخص: تكمن أهمية هذا البحث أنه يبحث عن مصدر أصيل من مصادر اللغة العربية ألا هو الحديث النبويّ الشريف ثم يهدف هذا البحث إلى إبراز موقف وآراء علماء النحو واللغة من الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف ومناقشة وتحليل مواقفهم وأرائهم تجاه هذه القضية علماً أن الرسول صلي الله عليه وسلم اثبت في مقولته المشهورة أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش فلن تترك هذه المقولة مجال لأحد في المناقشة وكأنها تجعل الاحتجاج بالحديث امرأ مسلما به ولمكانة الحديث النبوي الشريف الرفيعة لدينا جاء هذا البحث ليؤكد مدى صلاحيته للاحتجاج به فضلا عن فصاحته وبلاغته ومن خلال هذا البحث استنتجت نتائج والتي جاء مجملها في النقاط وهى، إنّ قدامى اللغويين كانوا يتشهدون بالحديث ويحتجون به،أنّ النحاة منهم من احتج بالحديث ومنهم من لم يحتج به كما وضحنا ذلك في تفاصيل هذا البحث،كثرة الاستشهاد بالحديث عند اللغويين وقلته عند النحاة. وهنالك بعض التوصيات وهي، دراسة الحديث النبوي دراسة نحوية صرفية وكذلك دراسة بلاغية ودارسة إحصائية نظراً للظواهر اللغوية.

الكلمات المفتاحية :النحو، الاحتجاج، اللغة، الحديث النبوي، آراء علماء النحو واللغة

The Situation of the grammar and linguistics scholars from protesting by Elhadith ElNabowi

Ahmed Osman Fidail Hassan

Abstract: The importance of this study is to search in one of the Arabic language resources so called "Prophetic Hadieth". The study aimed to reflect the concept and views of grammatical and linguistic scientists. The study also discussed and analyzed their views. Note that the Prophet Muhammad, peace be upon him proved in his famous saying I disclosed the Arabs, however, I am one of the Quraish this argument will not leave area for one to discuss as if it makes the protest by Prophetic Hadith as a granted issue. For the high status of the Prophetic Hadith, this research has come to confirm its suitability to protest by it as well as its eloquence and rhetoric. The research has come to some results which came as follows: that ancient linguists quoted from and protesting by it, some of the grammarians protested by Prophetic Hadith and some of them have not protested by it as we explained in details of this research, frequent citation by Prophetic Hadith among linguists and few said among grammarians. The most important recommendations are: further syntactic, morphological rhetorical and statistical study of Prophetic Hadith for the linguistic phenomena.

Keywords: grammar, protest, language, prophetic Hadith, views of grammatical and linguistic scientists.

[1]أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الإمام المهدي، السودان، fidalahmed38@gmil.com

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالعربية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

حظي موضوع الاستشهاد بالحديث الشريف اهتمام كبير من الباحثين المعاصرين وأفردت له بحوث ومقالات متعددة حيث انه مصدراً أصيلا عند النحاة يتفيؤون ظلاله ويبحثون في ثنايا سطوره وكلماته ويتناولون القواعد النحوية والظواهر اللغوية لدراسة ما فيه لان الحديث النبوي الشريف ماده خصبه ونبع فياض وميدان واسع بكر في الدراسات النحوية، وهنا نقول إن لغة الحديث النبوي سواء نقل باللفظ أو بالمعني إنما يمثل اللغة الفصحى تلك المنسوبة إلى عصر الاحتجاج وهي التي يحكم بأنها ارفع مستوى وصلت إليه العربية وأكثرها تصرفا وأعظمها قدرة وأوسعها إحاطة وأعمقها دقة وأهداها على سبيل نهج التعبير النبوي الشريف.[1]

لعل أبرز ظاهرة تتصل بقضية النصوص المحتج بها في كتب اللغة العربية هي آراء علماء اللغة والنحاة حول الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف إذ أنه واحد من مصادر اللغة العربية ويأتي في المرتبة الثانية، فالذي دفع أهل اللغة والنحاة إلى هذا الاتجاه نحو الاستشهاد بالحديث النبوي أمور منها منزلته الكبيرة عند المسلمين فهم يحفظونه ويتدارسونه مع النبي صلى الله عليه وسلم ويعدونه مصدراً تشريعياً ولغوياً مهما ثم جعلوه حجة فيما أشكل من غريب في اللغة، فهذا يدل على اهتمام المسلمين بالحديث النبوي الشريف في مسيرة حياتهم.[2]

جاءت هذه الدراسة من أراء علماء اللغة والنحاة لتأكيد أن الحديث النبوي الشريف هو أحد مصادر اللغة العربية وهكذا صار الاحتجاج بنص الحديث امرأ مهما يحتج به باعتباره سندا حقيقيا في استنباط بعض الشواهد النحوية.

المحور الأول : آراء قدامى اللغويين

المشهور بين الباحثين أن قدامى اللغويين والنحاة كانوا يرفضون الاستشهاد بالحديث –في اللغة، فلا يستندون إليه في إثبات ألفاظها، أوضح قواعدها، يقول الشيخ أحمد الاسكندري "مضت ثمانية قرون والعلماء من أول أبي الأسود الدؤلي إلي ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث في اللغة إلا الأحاديث المتواترة "[3]. ويقول أبو حيان معترضاً علي ابن مالك لاستشهاده بالحديث: "علي أن الواضعين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسي بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعان الكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك"[4].

- وقد حاول المتأخرون أن يعللوا هذا الرفض المزعوم وانتهوا إلي أنه يرجع إلي سببني: إحداهما إن الرواة جوزوا النقل بالمعني والثاني أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث لان كثيراً من الرواة غير عرب بالطبع.[5]
- والذي نحب أن نلفت النظر إليه إن هؤلاء القدماء الذين نسب إليهم رفضهم الاستشهاد بالحديث لم يثيروا هذه المسألة، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، بالتالي لم يصرحوا يرفض الاستشهاد به. وإنما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا- خطأ – أن القدامى لم يتشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به ن ثم حاولوا تعليل ذلك.
- وهنالك أسباب كثيرة تحمل إلي الشك في صحة ما نسب إلي الأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث، بل هنالك من الدلائل ما يكاد يقطع- إن لم يكن بقطع قولا.

_أنهم كانوا يستشهدون به ويبنون عليه قواعدهم، سواء منهم من اشتغل باللغة أو النحو أو يهما معاً.

وهذا لا يسع الباحث المدقق أن يسلم بما ادعاه المتأخرون وسنده في ذلك ما يأتي:-

---

[1]. دراسات نحوية في العربية وتاريخها، الشيخ محمد الخدر حسين،ص15

[2]. الاستشهاد بالحديث النبوي في علم النحو، د.سعد الدين ابراهيم المصطفي، ص6.

[3]مجلة، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً –مقال، د. شوقي ضيف – 1984م

[4]أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، دار الكتب المصرية،6017، ج5، ص168

[5]البغدادي، خزانة الأدب، ط بولاق، ج1 ,ص5

1] أنَّ الأحاديث أصح سنداً من كثير مما ينقل من أشعار العرب. ولهذا قال صاحب المصباح المنير بعد أن استشهد بحديث " فأثنوا عليه شراً"على صحة إطلاق الثناء علي الذكر بشر_ قال "قد نقل هذا العدد الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب،فكان أوثق من نقل أهل اللغة، فإنهم يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حالهم)[6].

2] أنَّ أحد المحدثين من ذهب إلي "أنه لا تجوز الرواية بالمعني إلا لمن أحاط بجميع دقائق اللغة، وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها علي ذكر منه فيراعها في نظم كلامه. وإلا فلا يجوز له روايته بالمعني "[7].علي أن المجوزين بالمعني معترفين بأن الرواية باللفظ هي الأولي ولم يجيزوا النقل بالمعني إلا فيما لم يدون في الكتب وفي حالة الضرورة فقط[8]. وقد ثبت أن كثيراً من الرواة في الصدر الأول كانت لهم كتب يرجعون إليها عند الرواية ولاشك أن كتابة الحديث تساعد علي روايته بلفظ هو حفظه عن ظهر قلب مما يبعده عن أن يدخله غلط أو تصحيف[9].

3] أن كثير من الأحاديث دُوِّنَ في الصدر الأول قبل فساد اللغة علي أيدي رجال يحتج بأقوالهم في العربية. فالتبديل علي فرض ثبوته إنما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه فغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك[10].

4] إن هناك أحاديث عرف اغتناء ناقلها بلفظها لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلي الله عليه وسلم ككتاب الهمذاني، وكتاب لوائح ابن حجر والأمثال النبوية[11].

5] إذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف لا يجوز الاحتجاج به جملة، وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط وحمله علي قله ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة[12] وقد وقع في الأشعار غلط وتصحيف، ومع ذلك فهي حجة من غير خلاف. وإذا كان العسكري قد ألف كتاباً في رواة الحديث، فقد ألف كتاباً قيما وقع من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف[13].

6] لو صح أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به. إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به[14] فقد تكون العلة لتركه (عدم تعاطيهم إياه وقد ثبت فعلاً أنَّ أوائل النحاة من شيوخ سيبويه حتى زمن تدوين صحيح البخاري لم يكترثوا من الاستشهاد بالحديث لأنه لم يكن مدوناً في زمانهم[15].

7] علي أني وجدت من قدامى اللغويين من استشهد بالحديث في مسائل اللغة كأبي عمرو بن العلاء[16] والخليل[17] والكسائي[18]. والفراء[19] والأصمعي[20] وأبي عبيد ابن الإعرابي[21] وابن

6المصباح المنير،(مادة ثنى) وانظر مجلة المجمع 201/3.

7ابن علان، في شرح الاقتراح، دار الكتب المصرية 666 نحو تيمور،ص94.

8مجلة المجمع المصري اللغوي 3، 204

9ابن الماميني، تعليق الفوائد، دار الكتب المصرية (باب الفاعل)،ص 76.

10ابن علان، في شرح الاقتراح، دار الكتب المصرية، ص95.

11البغداديخزانة الآداب، ج1،ص6 عن الشاطبى

12مجلة المجمع اللغوي المصري للعربية،العدد الثالث،ص207

13المرجع والصفحة

14البغدادي، خزانة الأدب ص6

15أبن الطيب الفارسي نشرح كفاية التحفظ، دار الكتب المصرية، ص16

16النحاس، إعراب القرآن،ص13

17الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، الجزء الأول،ص7

18النحاس، إعراب القرآن، ص173

19الفراء، معاني القرآن، ص40

20الأصمعي، الأضداد، بيروت، 1913م، ص12

21النحاس، إعراب القرآن، ص73

السكين[22]وأبى حاتم[23] وابن قتيبة [24] والمبرد وابن دريد[25] وأبى جعفر النحاس[26] وابن خالويه[27] والأزهري والفارابي والصاحب بن عباد وأبن فارس والجوهري وابن سيدة وأبن منظور والفيروز أبادى وغيرهم.

ولا يختلف موقف النحاة عن هذا، إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل مثلاً بالحديث في اللغة ثم لا يستشهد به في النحو، وهما صنوان يخرجان من أصل واحد وممن استشهد بالحديث من النحاة: أبو عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه وقد استشهد بثلاثة عشر حديثاً[28]والفراء[29] والكوفيون[30] والمبرد[31] والزجاجي والزمخشري[32] ابن خروف[33] وابن الجناز[34] وابن مالك وابن عقيل والسيوطي وغيرهم [35].

وفاقهم فى ذلك كل من مالك وبلغ الذروة في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " حيث عقده للأحاديث التي يشكل إعرابها، وذكر لها وجوها يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح. بل أن ابن الضائع [36] وأبا حيان [37] وهما علي رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تخل كتبهما من بعض الحديث. وقد فطن إلي هذا أبن الطيب الفارسي فقال: " بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرات ولا سيما في مسائل لصرف "[38].

ولكن إحقاقاً للحق أقول بعد التفعيل في هذه الورقة أن شواهد النحاة من الحديث ليست في غزارة شواهد اللغويين وكثرتها. فهي قليلة بالنسبة إليها وبخاصة عند قدامى النحاة وقد رأينا كيف أن سيبويه وهو من أئمة النحاة لم يستشهد إلا بثلاثة عشر حديثا فقط.

وقد وجدت في الزهر للسيوطي نصاً يؤكد ما ذهبت إليه، فهو يقول: "قال أبو الحسن الشاري: ومذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الخشنى وأبي الحسن بن حروف

إن الزبيدى اخل بكتاب العين كثيراً لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه... ولما علم بذلك الإمام ابن التيانى عمل كتابه "فتح العين" وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة... دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث..."[39]

فهذا صريح بأن الخليل كان يستشهد بالحديث في كتابه العين، ولم يكن الخليل بدعاً من اللغويين، فما صنعه الخليل صنعه غيره من أئمة اللغة.

وقد انتهى ابن الطيب الفارسي إلي نفس النتيجة التي انتهيت إليها إذ قال: " ذهبت إلي الاحتجاج بالحديث الشريف جمع من أئمة اللغة منهم ابن مالك وابن هشام والجوهري وصاحب البديع والحريري وأبن سيدة أبن فارس وأبن حروف وأبن جني وابن برى والسهيلى وغيرهم ممن يطول ذكره. وهو الذي ينبغي العويل عليه والمصير إليه. علي أنا لا تعلم أحداً من علماء العربية خالف في

---

[22]ابن السكين، الأضداد، دار الكتب المصرية، ص167

[23]أبو حاتم، الأضداد، دار الكتب المصرية، أنظر المختص لابن سيدة،ص40

[24]ابن قتيبة، المسائل والأجوبة،ص8

[25]ابن دريد، الجمهرة، نشر كرنكو وآخرون، حيدر أباد، ص16

[26]النحاس، إعراب القرآن

[27]ابن خالوية، كتاب يس

[28]

[29]أبن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص103، وأنظر الإنصاف ج2، ص300

[30]ابن الأنبا ري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص303

[31]المبرد،المقتصبى بالحديث في ثلاثة عشر موصوفاً، دار الكتب المصرية، ص97

[32]ابن عصفور، شرح الجمل، دارا لكتب المصرية، ص332، 65

[33]ابن حروف، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ص38

[34]ابن الخباز، شرح ألفية أبن معطي، ص30

[35]السيوطي،همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج1، ص40

[36]ابن الضائع، شرح الجمل، باب الاستثناء، باب الاختصاص، ص123

[37]أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، ج1، ص139

[38] أبو حيان، إرشاد الضرب، ومنهج السالك، ص39.

[39]السيوطي، المزهر في اللغة، تحقيق جاد المولي وآخرين، ص88

هذه المسألة إلا ما أبداه أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل وتابعهما للسيوطي "[40]

المحور الثاني: آراء المتأخرين من أهل اللغة

وجدت أن الدكتورة خديجة الحديثي أرخت لبداية الاحتجاج بالحديث النبوي بأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه [41].

إذن فقد كان المتأخرون مخطئين فيما ادعوه من رفض القدماء الاستشهاد بالحديث، وكانوا واهمين حينما ظنوا أنهم أيضاً برفضهم الاستشهاد بالحديث إنما يتأثرون خطاهم وينهجون نهجهم. ونحن نحمل ابن الضائع وأبا حيان تبعة شيوع هذه القضية الخاطئة، فهما أول من روج لها ونادي بها. [42]وعنهما أخذها العلماء دون تمحيص أو تحقيق، ثقة في حكمها أو تخففاً من البحث وركونا إلي الراحة والتماساً لأيسر السبل، ولعل منشأ تلك الفكرة الخاطئة ما يأتي:
1] أن القدماء لم ينصوا على الاستشهاد بالحديث واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة "النصوص الأدبية القديمة " [2]ثم حين جاء من تلوهم ودونوا هذه الفكرة كانوا

يفهمون ذلك فلم يخصوا الحديث بنص مستقل.فلما جاء بن الضائع وأبو حيان وغيرهما، ولم يجدوا نصاً مستقلا يعد الحديث من مصادر اللغة ظنوا أن القدماء لم يكونوا يستشهدون به وسجلوا هذا الظن علي أنه حقيقة واقعة وجاء من بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص وتابعوهم من غير بحث.ويؤيد هذا الافتراض أن السيوطي [43]استنبط من قول بعضهم (النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب "أن اللغويين لم يكونوا يستشهدون بالحديث فعقب علي ذلك بقوله: "فقصره عليهما ولم يذكر الحديث ".

2] أن سيبويه في احتجاجه بالحديث لم يكن يقدم له بما يوضح أنه من الحديث، فالتبس الحديث بغيره علي الباحثين حتى نسب إليه أبو جبان وغيره عدم الاحتجاج بالحديث. وربما كان السبب في اعتقاد سيبويه للنسبة أنه كان يحتج بالحديث كما يحتج بأي عبارة منثورة من كلام العرب الفصحاء... ولم يكن إغفاله النسبة إلى النبي خارجا عما فعله مع معظم الشواهد الشعرية والنثرية التي لم يهتم بنسبها إلي شخص معين [44].

الحديث:
كان الرسول صلى الله عليه سلم أفصح من نطق بالضاد، وكان عليه السلام يفخر بأنه لا يلحن فيقول: (أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أنيمن قريش واسترضعت في بني سعد فأني لي اللحن ؟وقد كان صلى الله وسلم نموذجاً للمسلمين في أقواله وأفعاله، وما أكثر أحاديثه الشريفة التي يلقيها على المسلمين على حسب الظروف وتبعاً لمقتضيات الأحوال.
ولا شك أن مثل هذه الأحاديث النبوية ـ إذا استثنينا منها ما كان يخاطبه بعض الأقوام تبعاً للهجاتهم ـ منبع ثر للتراكيب اللغوية الفصيحة والأساليب العربية الراقية،وكان من الواجب على النحاة والمقعدين الأوائل للغة أن ينتبهوا لهذا الفيض الزاخر من الأحاديث النبوية فيستقروه ويبنوا عليه القواعد باعتباره ـ حوار القرآن ـ نموذجاً للنثر الفصيح في أروع صوره وأرق أساليبه وأزهي تراكيبه [45].

---

[40]أبن الطيب الفاسى، شرح كفاية المتحفظ، دار الكتب المصرية، ص15
[41]خديجة الحديثى، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص78
[42]أبو حيان التزيل والتكميل في شرح التسهيل، دار الكتب المصرية، ج5، ص168
[43]السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، حيدر أباد، دار الكتب المرية، ص18
[44]خديجة الحديثى،موقف النحاة منا الاحتجاج الحديثص79
[45] - انظر اللغات السامية، ص 82 0

فليس يعرف في التاريخ اللغوي العربي نثر ـ بعد القران الكريم أعم نفعاً ولا أصدق لفظاً ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أسهل مخرجاً ولا أفصح عن معناه، ولا أبين فحواه من كلامه صلى الله عليه وسلم[46].

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يعرفون في حيث الرسول هذه الخصيصه، فكانوا أحرص الناس على تلقف ما يلفظ به وتداوله في عهده 0 وعلى الرغم من أنهم كانوا منهيين عن كتابة غير القرآن من الحديث خوف الخلط بينهما، فإن بعضهم كان يقوم بتدوينه، ما دام يملك العقلية العلمية الواعية التي تميز بين الحديث والقرآن. وما كاد القرن الأول الهجري يقترب من نهايته حتى بدأت حركة علمية واعية لجمع السنة النبوية بعد أن حدثت في المجتمع بعض التغيرات الجوهرية بانتهاء عصر الصحابة، وانقسام الناس إلي شيع وأحزاب متفرقة: دينية وسياسية،تحول القيادة في الأمة من خلافة إلي ملك ومن شورى إلي وراثة، وكان لذلك أثره على الحديث فكثر فيه الوضع والتزييف تأييد لًالاتجاه، أو طعنا في آخر، أو تقريباً لحاكم، أو بثا للبلبلة،والتشكيك في الدين ـ كما كان يصنع الزنادقة 0 ومع بداية تدوين الحديث كان الفساد قد تطرق إلي سنده ومتنه فحدثت حركة مضادة لهذا الاتجاه كان القصد منها الحصول على أحاديث مصفاة صحيحة النسبة إلي الرسول صلى الله عليه سلم وقد صدرت منه حقاً، فتشدد العلماء في الإسناد والتزموه كما تتبعوا و رواة الحديث بالجرح والتعديل، وكان ذلك كله ضرورة أملتها ظروف العصر والتحرز الديني في رواية السنة[47].

وقد استمرت هذه الجهود طوال القرن الثاني الهجري ولم يكد ينتهي حتى كان التأليف في السنة وقد شمل جوانب متعددة لنصوصها، أو لكيفية روايتها وتوثيقها، وتوج ذلك كله بتأليف كتب (المسانيد) التي التزمت خطه مادة في الإسناد وللرواة، وكانت القمة التي بلغتها تلك الجهود تأليف كتب الصحاح في القرن الثالث الهجري، وقد التزم مؤلفوها بنهج صارم في توثيق الرواية متناً وسنداً، كما فعل البخاري مثلاً في توثيق صحيحة.ومن يطلع على شروطه التي ألزم بها نفسه في توثيق الحديث يحس مقدار الجهد العظيم الذي بذله في حماية النص وإسناده[48].

رواية الحديث وجمع نصوصه حدثت مبكرة إذن، ووصلت إلي صورة ناضجة في وقت كان النشاط اللغوي فيه على أسده. ومعنى ذلك أنها وجدت موثقة في عصر الاستشهاد باللغة، وظلت كذلك فيما بعد عصر الاستشهاد وكلما مر الزمن ازداد الجهد الذي يبذله العلماء في توثيقها ونسبتها إلي مصدرها الأصلي صاحب الرسالة 0 فماذا كان موقف النحاة من الحديث ؟

يبدو أن قضية الاعتماد على الحديث لم تكن شغل بال النحاة قديماً، فلم تقرأ لأي منهم نصاً صريحا في هذا المجال يفيد الجواز أو المنع 0 فلم يأخذ النقاش في قضية الاستشهاد بالحديث صورته الحادة إلا في القرنين السابع والثامن الهجريين، أما أوائل النحاة فقد مارسوا الاعتماد عليه في مؤلفاتهم، وإن كان ذلك بصورة يصعب معها الحكم بأنهم جعلوه أحد المصادر الأساسية في التقعيد النحوي.

فكتاب سيبويه ـ على أهميته في الدرس النحوي وعلى الرغم من تعدد موضوعاته وكثرة صفحاته ـ ليس فيه اعتماد على الحديث إلا في سبعة مواضع ـ حسب إحصاء الأستاذ عبد السلام هرون محقق كتاب سيبويه ـ والحديث في المواضع السبعة أصل يستبدله على القاعدة، ولم يرد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص كما قال ذلك احد الدارسين[49].

فتحت عنوان: (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك) الذي ترجم فيما بعد بباب التنازل يقول: ومما يقوم بترك نحو هذا العلم المخاطب قوله عز وجل: (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات)[50] فلم يعمل الأخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه 0ومثل ذلك: (ونخلع ونترك من يفجرك)[51]

---

46 - الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الثاني، ص 150

47 - محمد عيده، الرواية والاستشهاد باللغة، ص 80 0

48 - المصدر نفسه،ص 129 0

49 - محمد عيده: الرواية والاستشهاد باللغة 120 0

50 - سورة الأحزاب الآية 35 0

51 - سيبويه: الكتاب،تحقيق عبد السلام هرون، الجزء الأول طبعة بولاق، ص 37 0

وتحت عنوان (هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء)يقول سيبويه: (وأما ثم وأين وحيث ونحوهن إذا صيرن اسما لرجل أو امرأة أو حرف أو كلمة فلابد لهن من أن يتغيرن عن حالهن، ويصرن بمنزلة زيد وعمرو لأنك وضعتهن بذلك الموضع / كما تغيرت ليت وإن فإذا أردت حكاية هذه الحروف تركتها علي حالها، كما قال: (إن الله ينهاكم عن قيل وقال)، ومنهم من يقول: عن قيل وقالٍ، لما جعله اسما[52]. هذا بالإضافة إلى استشهاد بقوله صلى الله عليه وسلم: (ما من أيام أحب إلى الله الصوم فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) على رفع افعل التفضيل للاسم الظاهر إذا سبق بنفي أو شبهه وكان المرفوع أجنبيا مفضلا على نفسه باعتباريين كما فسر ذلك النحاة فيما يعد[53]وبقوله عليه السلام (فبها نعمت) عند حديثه عن أصل نعم وبئس[54]

وأورد قوله عليه السلام (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه) تحت عنوان: (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت

وأنا ونحن وأخواتهن فعلاً[55].

وقال: إن فيه ثلاثة أوجه: فالرفع من وجهين، والنصب من وجه واحد فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في (يكون)والوالدان مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما،كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه 000والوجه الآخر: أن تعمل (يكون) في الأبوين ويكون (هما) مبتدأ، وما بعده خبرا له والنصب على أن تجعل (هما) فعلا[56].

اعتمد سيبويه إذن على الحديث في التقعيد وجعله أحيانا محل نقاش ومدارسة غير أن ذلك قليل جدا بالقياس إلي ما في الكتاب من شعر وآيات قرآنية 0 والملاحظة أنه لم يشر إلى أي نص مما سبق على أنه حديث نبوي ولعل هذا سر قول بعض الباحثين إنه لم يستشهد بغير حديث واحد جعله توكيداً لغيره من النصوص.

وقد استشهد الكسائي بالحديث وجعله دليلا مرجحاً في مسائل نحوية، ومما نقلته إلينا المصادر اشتراط النحاة لجزم المصادر في جواب النهي أن توضع (إن) قبل (لا) الناهية ولا يحدث اختلال في المعنى وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيته:

وشروط جزم بعد نهي أن تضع ** (إن) قبل (لا) دون تخالف يقع

غير أن الكسائي لم يشترط هذا الشرط مستدلاً بقول الرسول عليه السلام: (من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم)وقول الصحابي للرسول: (لا تشرف يصبك سهم) حيث جزم الفعلان في الحديث والأثر في جواب النهي دون تحقق شرط النحاة [57] 0

أما الفراء في (معاني القرآن) فقد استشهد بالحديث النبوي على ظواهر متعددة صوتية وصرفية ونحوية 0 فقد استشهد على كسر همزة (أم) في قوله تعالى: (فلأمه السدس) [58] 0 يقول صلى الله عليه وسلم: (أوصى امرأ بأمه)[59]، كما استشهد على ورود الخوف بمعنى الظن يقول الرسول عليه السلام: (أمرت بالسواك حتى خفت لاررددن) أي حتى ظننت لاررددن[60]ومن ذلك احتجاجه لبناء (الآن) بقوله: (إن شئت جعلت (الآن)أصلها من قولك آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب (فعل) فأتاها النصب من نصب (فَعَلَ)،وهو وجه جيد،كما قالوا: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وكثرة السؤال، فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان ولو... على أنهما أخرجتا من فيه الفعل كان صوابا[61]،كما استشهد لقراءة(فبذلك فلتفرحوا)[62]بإدخال لام الأمر

---

52 - المصدر نفسه، ص 37

53 - انظر شرح ابن عقيل، ص 324وانظرالكتاب (الجزء الاول) ص 232 0

54 -سيبويه الكتاب، الجزء الثاني:ص 258 0

55 - سيبويه الكتاب، الجزء الثاني:، ص 394

56 - المصدر نفسه الجزء الأول، ص 396 0

57 - الاشموني، شرحه على الألفية الجزء الثالث، ص 233، ط الحلبي 1329هـ وانظر حاشية الصبان ص 234 0

58 -سورة النساء الآية 11 0

59 - الفراء، معاني القران، الجزء الأول، ص 50 0

60 - المصدر نفسه ظ، ص 266 0

61 - المصدر نفسه ص 268 0

على المضارع المبدوء بالتاء للمخاطب بقوله صلى الله عليه وسلم في بعض المشاهد:(لتأخذوا مصافيكم) ([63]) هذا بالإضافة إلي استشهاد بالحديث على معان لغوية ـ كما كان يفعل سابقوه ([64])فعند قوله تعالى: (وما تفيض الأرحام وما تزداد)، يفسر (تفيض) بـ(تنقص) مستدلاً بالحديث الشريف: (إذا كان الشتاء قيظاً والولد غيضاً وغاضت الكرام غيضاً وفاضت اللئام فيضاً[65]

وقد استشهد أبو العباس المبرد بالحديث في (المقتضب) وإن كان ذلك قليلا بالقياس إلي حجم الكتاب [66]كما استشهد أبو علي الفارسي بالحديث واحتج به في مسائل اللغة والنحو والصرف[67]ومن ذلك استشهاده على حذف المفعول به ببعض الآيات القرآنية ثم اتبع ذلك بقوله: (ومنه الحديث): (لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهد)المعنى:ولا ذو عهد في عهده بكافركما كان التقدير في الآية 8: (والسموات غير السموات والمعنى: لا يقتل مؤمن بكافر **حربي** ولا ذو عهد في عهده بكافر)[68]كذلك كان ابن جني يعتد بالأحاديث النبوية حجة في اللغة والنحو والصرف، كما كان يستخدمها في توجيه القراءات وتصويبها [69]0

فمن استشهاده بالحديث في الدلالة المعجمية قوله: قال أبو زيد: يقال أمر الله ماله وأمره قال أبو حاتم: ورووا عن الحسن أن رجلا من المشركين قال للنبي صلى الله عليه وسلم إني أرى أمرك هذا حقيراً، فقال عليه السلام: إنه سيأمرك أي ينتشر[70] 0

ومن استدلاله بالحديث في الجانب الصرف يقوله: (وينبغي أن يحمل على هذا أيضا (يقصد إبدال الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها) قوله عليه السلام: ارجعن مأزورات غير مأجورات، يريد: موزورات، ثم تقلب الواو لما ذكرنا، **ألفه** وعلى أنه قد يمكن أن يكون قلب الواو همزة إتباعا لمأجورات [71]

ومن استخدام الحديث في التوجيه النحوي لقراَءة قرآنية ما قاله في توجيه قراءة أبي سعيد ألخدري: (وأمّا الغلام فكان أبواه مؤمنان) [72]إذ قال لا يجوز في الرفع هنا تقدير أن احدهما:أن يكون اسم كان ضمير الغلام، أي: فكان هو أبواه مؤمنان،والجملة بعده خبر كان، والآخر: أن يكون اسم كان مضمرا فيها وهو ضمير الشأن والحديث، أيفكان الحديث أو الشأن أبواه مؤمنان والجملة بعده خبر كان على معنى، إلا انه في هذا الوجه الثاني لا ضمير عائداً على اسم (كان)، لأنه ضمير الأمر والشأن لا يحتاج من الجملة التي هي بعده خبر عنه إلى ضمير عائدا عليه منها، من حيث كان هو الجملة في المعنى ومثله قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه[73]

وغير هؤلاء النحاة كثيرون استشهدوا بالحديث، وجعلوه حجة في مسائل صوتية وصرفية ونحوية، ولم يكن الأمر مقصوداً على علماء المعاجم كابن فارس والأزهري – كما رأى ذلك بعض الدارسين المحدثين.[74] – إذ قال: " إن علماءنا فرقوا في الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفي والمستوى المعجمي،فرفض الأول، قبل الثاني – وجاء أبن مالك فكان أول من خرج على هذا الإجماع واحتج بالحديث،وتابعه على ذلك ابن هشام وأبو علي الشلوبين في كتابه (التوطئة) وغيره من المسائل. فالشيء الثابت – كما سبق أن بينا – أن النحاة الأوائل لم يفضلوا الاستشهاد بالحديث في النحو

---

[62] - سورة يونس الآية، 58 0
[63] - الفراء معاني القران، ص 129 0
[64] - الخليل بن احمد،العين، ص 129 0
[65] - أبوزكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو، ص 2410
[66] -المبرد المقتضب: مقدمة المحقق، ص 116
[67] -ابو على الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، الجزء الاول، القاهرة 1965م، ص 203 0
[68]أبوعلى الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، الجزء الأول، القاهرة 1965م،ص 26 0
[69] - محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، ص 324 0
[70] - ابن جني، المنتخب في تبيين شواذ القراءات، ج2، ص17 0
[71] - المصدر نفسه،ص 332 0
[72] - سورة الكهف الآية 80 0
[73] - ابن جني المحتسبفي تبيينوجوه شواذ القراءات، ص 360 0
[5]-محمد عيد، الرواية والاستشهاد، ص 133، وأنظر دراسات في العربية وتاريخها، ص 176

والصرف وإن كانوا لم ينزلوه المنزلة التي يجب أن ينزلها، فكان استشهاد هم به – بالقياس إلى غيره من قنوات السماع

هذا عن الجانب التطبيقي أما عن النظري فلم يصادفنا في مؤلف لأي منهم شيء يتصل بنظرية الاستشهاد بالحديث التي اشتعل الجدل فيها – كما سبق أن

المحور الثالث: آراء العلماء المانعين ـ المتوسطية والمجوزين

قلنا في القرنين السابع والثامن الهجريين، حيث انقسم اللغويون تجاه هذه القضية ثلاثة فرق: فئة منعت الاستشهاد بالحديث، وأخرى توسطت بين المنع والجواز، وثالثة جوزت الاحتجاج به مطلقا.وسنحاول في السطور التالية تناول نظرة كل فريق وحجته ومناقشتها

أولا المانعون:

ويتزعمهم أبو حيان النحوي الذي نعى على ابن مالك استشهاده بالحديث على إثبات القواعد الكلية في النحو، زاعما أنه لم ير أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، فالواصفون الأولون لعلم النحو المستقرئون للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك – على ما زعم – وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم.[75]

ويرجع السر في ذلك من وجهة نظره إلى أمرين:

1] أن الرواة جوزوا نقل الأحاديث بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلي الله عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله(زوجتكما بما معك من القرآن) ملكتها بما معك من القران- خذها بما معك من القرآن) وغير ذلك من الألفاظ الواردة فنعلم يقينا أنه صلي الله عليه وسلم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا يجزم بأنه قال بعضها، ويحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ جميعا فأتت الرواة بالمرادف.

2]أنه قد وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث، لان كثيرا من الرواة لم يكونوا عربا، وإنما تعلموا لسان العربية بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون. [76]

وتبع **أو** حيان في هذا الموقف أبا الحسن بن الضائع الذي قال عن استشهاد أبن خروف بالحديث كثيرا (فان كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسنوإ ن كان يرى أن من كان قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى[77]

ثانيا المتوسطون بين المنع والجواز:

وهؤلاء فرقوا بين ما يعتقد أنه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم دونما تغيير وما يحتمل التغيير في ألفاظه 0

فأما ما عرف (اغتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بيان فصاحته صلي الله عليه وسلم ككتابه لهمدان،وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهادي به في العربية.[78]وأما ما عرف اغتناء ناقله بالمعنى دون اللفظ، فلا يصح الاستشها دبه.

وقد ذهب هذا المذهب الإمام أبو الحسن الشاطبي (ت 790هـ) الذين هى علي أبن مالك أنه لم يفصل هذا التفصيل، واستشهد بالحديث، فكأنه بناه على افتتاح نقل الحديث بالمعنى.[79]

ويكاد السيوطي يقارب هذا الاتجاه في الاقتراح حين قال: وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا.[80]

---

75 - السيوطي، الاقتراح فيعلم اصول النحو حيدر اباد 1310هـ، ص16

1- السيوطي، الاقتراح فيعلم اصول النحو حيدر اباد 1310هص 17 0

2البغداوي، خزانةالأدب, الجزء الأول , ص 10

78- المصدر نفسه، ص 13 0

- المصدرنفسه، ص 14 79

-السيوطي، الاقتراح علم أصول النحو، حيدر اياد14310هـ، ص 1680

- نقول: يقارب هذا الاتجاه، لأنه يقول: إن الرواية باللفظ توجد في الأحاديث القصار على قلة، فما بالك بالطوال ! !
- كما أنه في نهاية نقله عن أبي حيان وغيره، لم يعلق بما يفيد رفضه لهذا الاتجاه، وإنما قال (ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث)بحديث الصحيحين " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة (يتعاقبون).
- وقد استدل به السهيلي ثم قال: لكني أقول: إن الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجرداً قال فيه: إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار[81]
- ومن الواضح أن هذا الاتجاه الثاني يتفق مع الاتجاه الأول إلى حد كبير في أنما يرفض من الحديث أساسه الرواية بالمعنى، (وهو الأساس نفسه الذي بنى عليه الرفض المطلق. فهو رأي لا يختلف عن السابق إلا من حيث إمكانها التأكد من أن بعض الأحاديث رويت نصا، وأكثرها روى بالمعنى وهذا الأخير مرفوض، فهو يسير في النهج نفسه مع اختلاف يسير[82].

ثالثا: المجوزون :

وفي طليعتهم ابن خروف، وابن مالك والدماميني والرضي الذي زاد على ذلك بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم وتبعهم في هذا المسلك علماء كثيرون من متأخري النحاة مثل ابن الناظم وابن هشام، والاشموني وغيرهم.

وحجتهم في اتجاههم هذا مايلي من آراء:-

1] أن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق على أن اليقين غير شرط، بل الظن كاف، والأصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين.

2] أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما يكون فيما لم يدون،أما مادون وكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم، وتدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة بدخول اللحن فيهما.

3] أنه لو حدث التغيير -افتراضاً- فقدتم ذلك في وقت الاحتجاج وكلام المبدلين يسوغ الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال.

4] أنه لا يلزم من عدم استدلال متقدمي النحاة بالحديث عدم صحة الاستدلال به[83]

هذه هي الاتجاهات الثلاثة،ويهمنا أن نصل إلى رأي مرضي.

أما حجج المانعين فثلاث: عدم استشهاد المتقدمين من بصريين وكوفيين بالحديث، وتلك علة لا تثبت للنقد فقد سبق لنا أن مثلنا لكثير من متقدمي النحاة الذين استخدموا الحديث شاهد على القضايا اللغوية مما لا سبيل إلى إعادته مرة ثانية. بل إن أبا حيان نفسه استشهداً بالحديث، يقول عن حذف تاء العدد المذكر إذا حذف المعدود في قوله تعالى: (إن لبثتم إلا عشراً)84. (حكي الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشهر عشراً، ومنه ما جاء في الحديث: (ثم أتبعه بست من شوال) يريد: ستة أيام، حسن الحذف هنا كون ذلك فاصلة رأس آية85 بل أنه أتخذ الحديث أحياناً متكأ لرد أقوال بعض النحاة وكان الحديث سنده الوحيد فيما يناقش من قضايا. فقد رد على الزجاج عدم تجويز إتباع معمول الصفة المشبهة بالنعت فقال: (واعلم أنه يجوز أن يتبع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع ما عدا الصفة فإنه لم يسمع من كلامهم، هكذا زعم الزجاج، وقد جاء في الحديث في صفة

---

[81]- المصدر نفسه , ص 18

[82]-محمد عبيره، الرواية والاستشهاد باللغة، ص 133

1- أنظر، البغدادي، خزانة الأدب، وأنظر دراسات في العربية وتاريخها.

2- سورة طه , الآية 103

4- شعبان صلاح , مواقف النحاة من القراءات القرآنية في نهاية القرن الرابع الهجري , دار غريب, للطباعة والنشر والتوزيع , ص69

الرجال: (أعور عينه اليمنى)، واليمنى صفة ب (عينه) وهو معمول للصفة فينبغي أن ينظر في ذلك86.

وغير هذين الموضعين مواضع كثيرة استشهد فيها أبو حيان بالحديث87 مما يدل على أن موقفه من أبن مالك كان موقفاً شخصياً، لا منهجياً، وأنه كان متحاملاً عليه بدون وجه حق88.

أما الرواية بالمعنى فلا تنهض دليلاً يؤازرهم، فبجانب الأحاديث المروية بالمعنى هناك فيض من الأحاديث المروية باللفظ، وقد كان المحدثون متشددون إلى أبعد حد في الرواية باللفظ حتى أن بعضهم منع الرواية بالمعنى. وليس اختلاف لفظ الحديث الواحد ناتجاً كله عن الرواية بالمعنى فربما كان لتعدد مجالس النبي صلى الله عليه وسلم أثر في هذا التعدد فربما سئل السؤال نفسه في مجالس متعددة، فأجاب إجابات مختلفة لفظاً متفقة معنى89فضلا أن الرواية بالمعنى – إن صحت – قد تكون محل نظر من الجهة الدينية، ولكن الاستشهاد بها لقولا لا حاجة به إلى هذا النظر والتوقف إذ نشطت حركة جمع الحديث فترة كافية في وقت كان يصح الاحتجاج بكل ما فيه من نصوص، وليس يشترط في نصوص اللغة ! اليقين والقطع، بل القطع والنقل والتوثيق الزمني،وقد كانت هناك نصوص مدونة لا تحتمل التغيير والتبديل[90]

وأما اعتلالهم بوقع اللحن في الحديث لان أغلب رواته أعجام، فلم يكن ذلك شأن الحديث فقط، بل كان موجودا في النصوص اللغوية الأخرى من شعر ونثر وهي التي‘اتخذوها مصدراً استقو منه القواعد. بل إن الحديث توافر له من أساليب الشعر ويعتمد عليه، ثم يترك الحديث ؟

- أنه أذا صدق القول يوجد بعض اللاحنين في رواه الحديث، فأنهم كانوا قلة لا تذكر بجانب الرواة الموثقين الأعلام. وليس يعيب الحديث أن أغلب رواته كانوا من الأعاجم، فذلك شأن النشاط اللغوي بعامة، إذا كان رواه اللغة، بل والمؤلفون فيها،أغلبهم من الأعاجم الذين عاشوا البيئة العربية وشربوا لغتها فصاروا أعلاما في دراستهم، أن المانعين قد اجتهدوا فاخطوا، وكانت حججهم في المنع افتراضا تلا تتصل بواقع الحال بسبب؛لان رواية الحديث بالمعنى ليست سبيل المحدثين جميعا ولو كانت سبلهم فعلا لما حال ذلك دون الاحتجاج بها، لان كثيرا من حملة الحديث ورواته كانوا في مرتبة عالية من الفصاحة كالصحابة والتابعين والحفاظ والضابطين، ولان المحدثين من غير العرب لم يجاوزوا إلا بعد الاطمئنان إلى أنهم كانوا غاية في الضبط والإتقان 0 وذلك كان يونس بن حبيب النجوي يحتج بكلام أبي علي الاسواري، وكان الخليل بن احمد الفراهيدي على جلالة قدره يأخذ الحديث عن أيوب بن أبي تميمة السختياني.[91]
- وأما حجج المجوزين فيهم ن ا منها مناقشة قولهم: (إن تدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة، وقد سبق أن قلنا إن بداية الاهتمام بحركة التدوين كانت في أواخر القرن الأول الهجري، واستمرت طوال القرن الثاني. فهل كانت البيئة العربية في هذه الفترة بعيدة عن اللحن ؟ وهل كانت اللغة في هذه المرحلة الزمنية مصفاة لم يدخلها فساد أو عجمة ؟

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني لكتابة هذا البحث ولاشك في أنه تناولت أحد مصادر اللغة العربية وهو الحديث النبوي الشريف، فجاءت محاوره ومضمونه في آراء قدامى اللغويين كأمثال عمرو والخليل وسيبويه وتصنيفهم إلى مانعون ومتوسطون ومعارضون ثم جاء المحور الثاني عن آراء المتأخرين من أهل اللغة ثم جاء المحور الثالث عن آراء العلماء المانعين والمتوسطين والمجوزين اللغويين

5- أبو حيان منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك تحقيق سيدني جليزر 1947م , ص366

6- أنظر البحر , الجزء الأول ,ص290

4-أنظر الشواهد والاستشهاد في النحو , ص333

1- أنظر مصطفى السقا نشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين , مقال في مجلة اللغة , جـ1 , ص99

- أنظر، محمد عبده الروم والاستشهاد باللغة ص 136[90]

-انظرالدرس النحوي في بغداد، ص69[91]

تجاه هذه القضية، فناقشت موقفهم وآراءهم تجاه هذه القضية (احتجاج الحديث النبوي الشريف) هذا بفضل الله وعونه.

قائمة المصادر والمراجع

1. أبو حيان التنزيل والتكميل في شرح التسهيل، دار الكتب المصرية ج 5
2. ابن عقيل، شرح ألفيته
3. ابن الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف
4. ابن الخباز،شرح ألفية بن مطي
5. ابن السكين، الأضداد دار الكتب المصرية
6. ابن الضائع، شرح الجمل، باب الاستثناء، باب الاختصاص
7. ابن الطيب الفارسي، شرح كفاية التحفظ، دار الكتب المصرية
8. ابن الماميني، تعليق الفوائد، دار الكتب المصرية
9. ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ج1الثاني
10. ابن خالويه كتاب يس
11. ابن خروف تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب
12. ابن دريد، الجمهرة، نشر كرنكو وآخرون، حيدر أباد
13. ابن عصفور، شرح الجمل، دار الكتب المصرية
14. ابن علان، في شرح الاقتراح، دار الكتب المصرية 666 نحو تيمور
15. ابن قتيبة، السائل والأجوبة
16. ابن يعيش، شرح المفصل
17. أبو حاتم، الأضداد، دار الكتب المصرية
18. أبو حيان، إرشاد الضرب، منهج السالك
19. أبو زكريا الفراء،ومذهبه في اللغة والنحو
20. أبو على الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، الجزء الأول القاهرة
21. الأشموني، شرحه على الألفية، الجزء الثالث، ط الحلبي 1329هـ
22. الأصمعي، الأضداد، بيروت
23. البغدادي، خزانة الأدب،ط بولاق، ج1
24. الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الثاني
25. الخليل ابن احمد الفراهيدي، العين الجزء الأول
26. السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، حيدر أباد دار الكتب المصرية
27. السيوطي، المزهر في اللغة،تحقيق جاد المولى وآخرين
28. الصبان، حاشيته
29. الفراء معاني القرآن
30. المبرد، المقتضب، مقدمة المحقق
31. المبرد، المقتضى بالحديث في ثلاثة عشر موصوفاً، دار الكتب المصرية
32. خديجة الحديثي، الاحتجاج بالحديث
33. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هرون، الجزء الأول طبعة بولاق
34. شعبان صلاح مواقف النحاة من القراءات في نهاية القرن الرابع الهجري دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع
35. محمد عبر، الرواية والاستشهاد باللغة.
36. مصطفى السقا، نشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين، الجزء الأول

****